



الرباط، في 30 يونيو 2010

محاكاة أثر بعض التدابير المتخذة في إطار القانونين الماليين لسنة 2009 وسنة 2010

اعتمد القانونان الماليان لسنتي 2009 و 2010 بعض التدابير لتحسين مستوى معيشة السكان. ويتعلق الأمر بالزيادة في عتبة الإعفاء من الضريبة على الدخل وتقليص الحد الأعلى لمعدلاتها الهامشية وتعديل المعدلات الأخرى من جهة، وبالزيادة في أجور الموظفين المرتبين في السلم التي تعادل أو تقل عن السلم التاسع من جهة أخرى.

حسب القانونين الماليين لسنة 2009 و 2010، بلغت تحملات الميزانية العامة الإضافية الناتجة عن هذين التدبيرين 16 مليار درهم. فقد استفادت الأسر من 8,62 مليار درهم على حساب مداخل الميزانية من جراء تعديل معدلات الضريبة (4,5 مليار درهم برسم سنة 2009 و 4,12 مليار درهم برسم سنة 2010)، ومن 7,38 مليار درهم جراء الزيادة في أجور الموظفين المرتبين في السلم التي تعادل أو تقل عن السلم التاسع (5,68 مليار درهم برسم سنة 2009 و 1,7 مليار درهم برسم سنة 2010).

لقد قامت المندوبية السامية للتخطيط بمحاكاة أثر هذين التدبيرين، في المدى القصير والمتوسط، على المجاميع الماكرواقتصادية الأساسية كالنمو والاستثمار والتشغيل والميزان التجاري ورصيد الميزانية، مستعملة النموذج الماكرواقتصادي القياسي للاقتصاد المغربي.

يشكل هذا النموذج، إضافة إلى استعماله لإعداد التوقعات الاقتصادية، أداة لتقييم أثر السياسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني في المدى القصير والمتوسط. ويميز هذا النموذج الديناميكي المرتكز على نظريات الكينزيين الجدد، بين أربعة متعاملين اقتصاديين: الأسر والمقاولات والإدارات العمومية وباقي العالم الخارجي، كما يميز بين القطاع التسويقي والقطاع غير التسويقي.

لقد تمت محاكاة أثر هذين التدبيرين مجتمعين وفي آن واحد بواسطة هذا النموذج من خلال تقليص المعدل الظاهري للضريبة على الدخل والزيادة في معدل أجور الموظفين خلال سنتي 2009 و 2010.

ويتضح من نتائج المحاكاة أن هذين التدبيرين قد أديا إلى الزيادة في النمو الاقتصادي وتحسن القدرة الشرائية لدى الأسر، لكن أديا أيضا إلى تفاقم اختلال التوازن التجاري والمالي. فالناتج الداخلي الإجمالي، ارتفع جراء هذين التدبيرين ب 1,22% سنة 2010 مقارنة مع مستواه الانحسائي، ويفسر ذلك بالزيادة في الطلب الداخلي الناتجة عن الزيادة الإضافية في الاستهلاك النهائي للأسر التي بلغت 1,79% سنة 2009 و 3,17% سنة 2010، الشيء الذي حفز أنشطة المقاولات وبالتالي انتعاش كل من الاستثمار والتشغيل والزيادة من جديد في مستوى الطلب الداخلي. وهكذا، فإن الاستثمار سيرتفع ب 0,75% سنة 2009 و 1,57% سنة 2010. أما سوق الشغل فسيعرف إحداث 50440 منصب إضافي سنة 2010 و 50900 منصب إضافي سنة 2011، وسيقلص عدد العاطلين خلال هذه السنة ب 34749 فرد.

إن تأثير هذين التدبيرين لا يقتصر فقط على المجاميع الماكرواقتصادية، بل يشمل أيضا مستوى الأسعار الذي سيعرف بعض الارتفاع، غير أن الزيادة في مستوى التضخم تبقى أقل من وتيرة الزيادة في دخل الأسر، حيث سترتفع الأسعار ب 1,57% سنة 2015 مقابل ارتفاع دخل الأسر ب 4,51% خلال نفس السنة، أي أن القدرة الشرائية للأسر ستتحسن جراء هذين التدبيرين.

بالإضافة إلى ذلك، سينتج عن نمو الطلب المحلي زيادة في كل من الإنتاج المحلي للمقاولات والواردات التي سترتفع ب 2,95% سنة 2010 و 3,17% سنة 2011. وعلى العكس من ذلك سيساهم هذان التدبيران على تقليص نسبي للصادرات قبل أن تستقر في -0,45% في سنة 2015.

إن هذين التدبيرين سيؤديان كذلك إلى تفاقم عجز الميزان التجاري ورصيد الميزانية. فالميزان التجاري سيعرف عجزا إضافيا يصل إلى 1,64% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 جراء تدني المنافسة نتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية، ورصيد الميزانية سيتدهور ب 1,52% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010.

في غياب تدابير أخرى مرافقة تمكن من تعويض تقلص مداخيل الضريبة على الدخل وتمويل النفقات الإضافية الناتجة عن ارتفاع أجور الموظفين، سيتفاقم عجز الميزانية في المدى المتوسط والطويل مما قد يسبب في ارتفاع المديونية العمومية.

علاوة على ذلك، شملت الدراسة الجوانب الاقتصادية الجزئية، من أجل لمس آثار هذين التدبيرين على مستوى معيشة الأسر خصوصا الفقر و اللامساواة والحركية الاجتماعية. أجريت المحاكاة هذه

المرّة، باعتماد نموذج متعدد القطاعات يركّز على السلوكيات الميكرواقصاوية للإنتاج والاستهلاك والتسويق والتحويلات، إضافة إلى ميكانيزمات توزيع أجور عوامل الإنتاج. يتعلّق الأمر بنموذج التوازن العام الحسابي للمحاكاة الجزئية، الذي تمّ من خلاله الربط الكلي - الجزئي بالتوفيق بين معطيات الاقتصاد الجزئي المحصل عليها من البحوث لدى الأسر وبيانات الاقتصاد الكلي الملخصة في الجداول التركيبية للمحاسبة الوطنية. يتكوّن إطاره المحاسبي من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تلخص الأنشطة الاقتصادية الوطنية لسنة 2007 ونتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2006-2007.

يتضح من خلال نتائج المحاكاة تحسن في مستوى معيشة السكان، وعلى وجه الخصوص الحركية الاجتماعية التصاعدية وشبه استقرار اللامساواة، وبالتالي انخفاض معدل الفقر ومعدل الهشاشة. بالفعل، يتبين من خلال توزيع نفقات الاستهلاك أن 20% من الأسر الأكثر فقرا ستعرف تحسنا في نفقات استهلاكها بنسبة 3,4% في حين أن ارتفاع نفقات 20% من الأسر الأكثر غنى لن يتعدى 0,02% وبهذا ستراجع نسبة نفقات الميسورين نسبيا بالنسبة للفقراء من 7,61 مرة إلى 7,36 مرة.

باعتماد تقسيم الأسر، حسب المنهجية الإحصائية 0,75 و 2,5 مرة من الوسيط الحسابي لتوزيع نفقات استهلاك الأسر، يتضح تحسن مستوى معيشة الطبقتين المتواضعة والوسطى، إذ نلاحظ تحسن نفقات استهلاك الطبقة المتواضعة بنسبة 3,8%. وسيرتفع مستوى معيشة الطبقة الوسطى بنسبة 2%. أما فئة الطبقة الميسورة فلن تسجل تغييرا مهما في نفقات استهلاكها.

ستؤدي الحركية الاجتماعية التصاعدية بين مختلف الطبقات إلى بنية جديدة لنفقات الاستهلاك. وستتخفّف نسبة إنفاق الطبقة المتواضعة إلى إنفاق الاستهلاك العام من 12,3% إلى 11%، في حين سترتفع نسبة إنفاق الطبقة الوسطى من 54,4% إلى 54,9% ونسبة الطبقة الميسورة من 33,3% إلى 34,1%.

إن الأثر الإيجابي لخفض قيمة الضريبة على الدخل والرفع من الأجور على مستوى معيشة الأسر، خصوصا الطبقة المتواضعة والوسطى، لن يكون مماثلا بالنسبة لتركيز الأجور. وذلك لكون مؤشر جيني سيبقى شبه مستقرا حيث سينتقل بعد المحاكاة من 0,406 إلى 0,4065. وبصفة عامة، فإن التحسن الملاحظ في مستوى معيشة الأسر، إضافة لشبه استقرار اللامساواة، سيؤدي إلى انخفاض نسبي لمعدل الفقر، حيث ستتخفّف نسبة الفقر بحوالي 0,3 نقطة مئوية على المستوى الوطني، أي من 8,9% إلى 8,6%.

علاوة على ذلك، فإن معدل الهشاشة الذي يعبر عن نسبة السكان المعرضة لخطر الفقر، سينخفض بحوالي 0,7 نقطة مئوية على المستوى الوطني.

أثر الزيادة في أجور الموظفين وتقليص معدلات الضريبة على الدخل
على أهم المجاميع الماكرواقتصادية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
							معدلات النمو
2,89	2,92	2,99	3,10	3,22	3,17	1,79	الاستهلاك النهائي للأسر
0,54	0,69	0,91	1,23	1,58	1,57	0,75	الاستثمارات
0,64	0,67	0,74	0,86	1,05	1,22	0,77	الناتج الداخلي الإجمالي
-0,41	-0,39	-0,36	-0,31	-0,24	-0,14	-0,04	الصادرات
2,76	2,84	2,96	3,09	3,17	2,95	1,57	الواردات
1,57	1,53	1,46	1,31	1,04	0,66	0,23	الأسعار
4,51	4,50	4,49	4,44	4,30	4,02	2,24	الدخل المتاح للأسر
							تباين
-18986	-20610	-24039	-29368	-34749	-34442	-18036	العاطلون
27810	30180	35210	43010	50900	50440	26410	المشتغلون
							تباين النسب إلى الناتج الداخلي الإجمالي
-1,43	-1,43	-1,45	-1,46	-1,46	-1,52	-0,97	عجز الميزانية
-1,39	-1,45	-1,52	-1,60	-1,64	-1,51	-0,80	العجز التجاري

أثر الزيادة في أجور الموظفين وتقليص معدلات الضريبة على الدخل
على نفقات استهلاك مختلف الطبقات الاجتماعية

الحصة بالنسبة لمجموع نفقات استهلاك السكان (ب%)		فئات الأسر
بعد المحاكاة	قبل المحاكاة	

11	12,3	الفئة الدنيا
54,9	54,4	الفئة الوسطى
34,1	33,3	الفئة الميسورة

أثر الزيادة في أجور الموظفين وتقليص معدلات الضريبة على الدخل
على مستوى الفقر و الهشاشة و اللامساواة

المؤشرات	قبل المحاكاة	بعد المحاكاة
معدل الفقر	8,9	8,6
معدل الهشاشة	17,5	16,8
مؤشر جيني	0,406	0,4065